حكومة "كل لبنان"

أم حكومة إنقاذ نظام

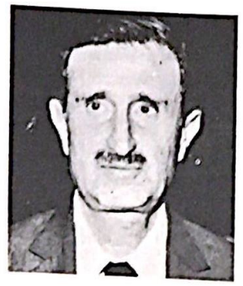

.. « حكومة امر واقع مع جنبلاط في الداخلة او حكومة من الكل التي تؤلف الاكثرية ، او حكومة اكسترا لا تشكل تحديا لاحد » .

هذه هي دوامة الاستشارات ، التي دار فيها الرئيس المكلف نقي الدين الصلح ، ودارت فيها القوى السياسية المواجهة في الساحة اللبنانية من يمينية ويسارية ، عدا عن دور السلطة في تحديد اتجاهات الرئيس المكلف وفي الضغط على القوى اليمينية وبعض الكتل النيابية لاعلان مواقفها المعارضة لاي اتجاه لاشراك القوى الوطنية في الحكم وبالتحديد اعضاء وزارة الداخلية لظرف وطني يصعب على السلطة املاء الشروط عليه والتدخل في شؤون وزارته .

اسباب الازمة الوزارية

لا شك ، ان اسباب الازمة الوزارية التي مر ويمر بها لبنان منذ اكثر من شهر تقريبا، لا تعود فقط الى الحساسيات الذاتية والمواقف الفردية ونشنجات الكتل النيابية ، بل العكس تماما ، اي ان تلك الحساسيات والمواقف المتشنجة ليست الا نتيجة لازمة عامة يمر بها النظام اللبناني تحت راية سلطة تتجه نحو الفرد بالحكم على حساب توازن القوى الداخلية في لبنان ، التي كانت طوال العهود الماضية القاعدة الاساسية لتشكيل الوزارات وتوزيع الحقائب .

وبسبب اختلال ميزان القوى الداخلي من جهة وبسبب اتجاه السلطة نحو الفرد بالحكم ولو على حساب حلفائها من الاقطاع السياسي من جهة اخرى ، ادى هذا الاختلال في تقييم مقياس ومعيار « المشاركة » من كونه مشاركة كتل نيابية تعكس اوضاع البنى الاجتماعية المتداخلة والمتشابكة في لبنان الى كونه مجرد استقطاب فردي يشد الاكثرية النيابية الطامعة في الحكم لمصلحة اتجاه احادي البعد يهيمن على السلطة .

طبعا ، ان التمثر المتواصل من قبل السلطة لايجاد مخرج سريع للازمة الوزارية الحالية ، ولتشكيل حكومة تتوزع فيها الحقائب على حسب توزع وتشنت الكتل النيابية ، ليس سببه فقط التناقض الحاصل الان بين اتجاه السلطة في المثل في الكتل النيابية لاعادة تأكيد نفسه او حكومة « القطاب » من جهة اخرى . بل هناك ايضا عوامل سياسية جرت في الساحة اللبنانية اخيرا اثرت ولا تزال على الوضع الداخلي وعلى توازن القوى السياسية داخل البلاد وفي الحكم نفسه .

اذ ان عدوان ١٠ نيسان ادى الى سقوط صائب سلام وذهاب حكومة القمع الطبقي ، التي ولدت نقمة جماهيرية عارمة تتوجت بالتظاهرات المفوتة والمنظمة طوال الفترة التي تلت العدوان الاسرائيلي على بيروت وبداية تنفيذ مؤامرة التصفية في ايار الماضي . وطبعا ان الحالة السياسية وهيجان الجماهير اللبنانية والفلسطينية عقب العدوان ، فرضت على السلطة اتخاذ قرارها في اليده بتنفيذ مؤامرة الصفقة ، ولذلك جاء امين الحافظ وجاءت حكومته الصمغ لتكون مجرد اداة لتنفيذ طعنة بسد السلطة لضرب المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية . الا ان السلطة وحكومة تنفيذ المؤامرة فشلا في تحقيق المهمة نتيجة اصطدامهما بصمود المقاومة من جهة اولى وبلاحم الجماهير الفلسطينية واللبنانية في معركة واحدة من جهة ثانية وبروز دور الحركة الوطنية اللبنانية واصدقائها في الوطن العربي كقوة ضغط ودعم من جهة ثالثة . امام هذا الواقع الذي لم تكن تنتظر السلطة ان تصطدم به بهذا الشكل ، وامام هذه المفاجاة ، توقفت السلطة عن تنفيذ المؤامرة ، وتأجيلها الى امد ربما كان (طويلا) او قصيرا ، حتى تهيء نفسها اكثر للضرب فرصتها وفق شروط عربية ودولية افضل ، تسهل مهمة التصفية دون تعكر جو العلاقات اللبنانية ـ العربية واللبنانية ـ الدولية .

اذن ، لقد اجلت السلطة تنفيذ قرارها المخطط بصفية المقاومة وانصارها من قوى وطنية وتقدمية ، الى وقت يكون فيه ميزان القوى لصالحها . ولكن السلطة اردت على نفسها من جديد باعادة حكومة الحافظ مرة ثانية الى الحكم وفق شروط جديدة وخطة جديدة . الا ان السلطة تعرضت ايضا الى هزة سياسية جديدة ، لانها لم تكن تتوقع ان تترك احداث ايار الدامية مثل هذه النتائج السلبية في الساحة اللبنانية ، اذ قامت فورا عقب احداث ايار وعقد عودة الحافظ الى الحكم من جديد حملة سياسية من قبل بعض الكتل النيابية وانصارهم من قوى اجتماعية لبنانية معينة على المطالبة بالمشاركة في الحكم وليس الاشتراك في الحكومات فقط .

وطبعا كانت المشاركة تعني بالنسبة للاقطاع السياسي ، هي مشاركة للاقطاع السياسي المقابل في الحكم على حساب الجماهير الكادحة وفي الوقت نفسه ضد اتجاه الفرد في السلطة الذي كان ويسكون على حسابهم . بينما كان المشاركة عند بعض القوى السياسيه الوطنية ، تعني تحقيق المطالب الديمقراطية ـ والطبقية على اسس وطنية تعتمد الحفاظ على المقاومة الفلسطينية والتعاون والانفتاح العربي وافساح المجال الديمقراطي للعمل السياسي في لبنان ، اي بكلمة اخرى كانت المشاركة تعني للقوى الوطنية هي تحقيق الديمقراطية الشاملة لصالح الجماهير اللبنانية ، هذا مع علمهم ومعرفة القوى الوطنية بان الديمقراطية الشاملة لا تتحقق الا ضمن سلطة وطنية منبثقة من واقع الشعب اللبناني ، لا بأوامر صادرة من الخارج .

وامام هذه الحقيقة السياسية الواسعة والممتدة الاطراف ، سقطت حكومة امين الحافظ وسقط بالتالي اي امكانية آنية لاستكمال عملية الصفية والشروط الاميركية ـ الاسرائيلية التي اعلنها على السلطة بعد حصول اعتداء بيروت .

الازمة تعود من جديد

بعد فشل حملة ايار ، عسكريا ، وبعد فشلها في تحقيق اي مكسب سياسي على الاقل ، وخاصة فيما يتعلق بسحب « الهدنة القاهرة » الى صفوف نضالات الجماهير اللبنانية والفلسطينية طوال عام ١٩٦٩ . وبسبب فشل اهداف حملة ايار ، عسكريا وسياسيا ، واخلال توازن القوى في الساحة اللبنانية ، حاولت السلطة تكليف تقي الدين الصلح اعادة هذا التوازن ضمن مهلة محددة وغير طويلة .

اذن ، فتكليف الصلح والحكومة التي ستأتي معه ، هدفها الاساسي ، وشعارها الاول ، هو « الهدنة الوطنية » و « الهدنة المؤقتة » بين اطراف القوى السياسية في لبنان من جهة وبين اجنحة السلطة من جهة اخرى ، دون ان تؤدي هذه « الهدنة » و « الهدنة » الى استعادة الحركة الوطنية لمواقعها شبه المتقدمة التي بدأت بخسارتها عقب الاعتداء الاسرائيلي في ١٦ و ١٧ ايلول من العام ١٩٧٢ ، وهنا تفهم بالضبط الاسباب الحقيقية لاصرار السلطة اولا والقوى اليمينية ثانيا والكتل النيابية الرجعية ثالثا على وضع « الفيتو » على امكانية مجيء جنبلاط الى وزارة الداخلية ، وخاصة ان جنبلاط يضع شروطا ديمقراطية لاشتراكه في الحكومة كانت قد ناضلت الحركة الوطنية طوال العام الحالي لتحقيقها فجوهب بالقمع والارهاب الطبقين والمخادل الوطني الجبان امام العدو الصهيوني والهجمة الامبريالية الاميركية على النفط ، والخضوع الكامل للسياسة الرجعية العربية وفي طليعتها السعودية والاردن .

هذه هي الاسباب الحقيقية للازمة الوزارية التي يمر بها لبنان ، وللفيتو الذي تضعه القوى الرجعية واليمينية بادارة السلطة وباجاز منها على تمثيل الحركة الوطنية باحد اطرافها ، وخاصة ان وزارة الداخلية تلعب دورا حساسا في مثل هذه المرحلة ، اذا ما جاء كمال جنبلاط على راسها .

وهكذا ، نرى بان حكومة « كل لبنان » على حد تعبير الرئيس المكلف نقي الدين الصلح ، ليست بالفعل حكومة « كل لبنان » وليست ايضا حكومة لبنان نفسه ، بل هي في الواقع مجرد حكومة الهدنة المؤقتة ، هدفها الاساسي انقاذ النظام من ازمته السياسية التي وصل اليها بعد الاحداث الدموية الاخيرة ، نتيجة التفرد بالسلطة والتخادل الوطني والقمع الطبقي ، الذي يطبع هذا العهد منذ قيامه حتى اليوم ، والذي بدا يشكل السمة العامة لهذا النظام المنصف بسلطة ذات رقعة ضيقة وهامش ضعيف للاصلاح او حتى للقبول بطرف اصلاحي من الحركة الوطنية التي بدات تاخذ دورها السياسي ، ليس كمعارضة من خارج النظام كما كان يقول اليمين اللبناني بل كمعارضة من داخل « لعبة » النظام الذي اختل توازنه بشكل فاضح في المدة الاخيرة .

يبقى سؤال اخير ، وهو ان مطالب الحركة الوطنية الديمقراطية ، التي ناضلت ولا تزال من اجل تحقيقها ، هي في الاساس محور نضالات الجماهير اللبنانية الكادحة ، وانطلاقا من المطالب نفسها اصرت الحركة الوطنية على اشراك احد اطرافها بالحكومة ، وليس العكس ولذلك فان استعادة مطالب الحركة الوطنية الديمقراطية واعادتها الى الساحة السياسية والنضال من اجلها من جديد ، هو ضرورة ملحة ومهمة اولية ينبغي القيام بها ، وهي الرد الشعبي الوحيد على اتجاه التفرد بالحكم وعلى سلطة التخادل والقمع ■■

دور كل من روبرت نجيمي وشارل مالك في الجامعة الاميركية

تصعد ادارة الجامعة الاميركية في مؤامراتها على الحركة الطلابية فيما على ركيزتين ، الاولى القوى اليمينية الرجعية والطائفية الاجنبالية الثانية تتمحور حول كل من روبرت نجيمي وشارل مالك وتعاونه مع الادارة ، وذلك بعد اعتراك عنيف بين الطلاب السائق سمة الاعتراك الكثير الذي اعلنه مجلس الطلبة منذ ثلاث سنوات .

والاساتذة حوف نجيمي بصير الوسط ما بين الادارة والطلاب حسب نص دستور الجامعة ، الا ان عمله تحول في المدة الاخيرة من دور الوسيط الى دور العمل للادارة . فهو واحية رئيس الجامعة كيركود ، حيث نظر الجامعة على الطلاب من خلاله ، فيعرض مشاريعها ويدافع عن سياستها ويبرر قمعي لدعتها في شؤون الطلبة ، كما انه يصبر اتهام اقدام الجامعة على رفع اقساط الدراسة بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ ٪ ، واردوان اهمية « عدالة » الطلاب في مجلس الطلبة السائق واعادة تكوينه على اساس الصوت الذي طرحه رئيس الجامعة الدكتور كركود . وبعد انتهاء مجلس الطلبة في العام الماضي واعادته على اساس الدستور الجديد بعد فك الحصار عنه المفروض على المجلس السابق ، احتد نجيمي بالتدخل المباشر في عمل الطلاب واتجاهاتهم . اذ انه بناء على الدستور الجديد ووفقا له ، اصبح من حق له حضور اجتماعات مجلس الطلبة وطرح المسيح التي تتكرها ادارة الجامعة محاولا فرضها على الطلاب ، كما حصل في الجمعية العمومية الاخيرة التي جرت بين الطلاب لمناقشة مسالة زيادة الاقساط ، اذ اجرى نجيمي الطلاب للدفاع عن اسس رفع الاقساط ، وبالتالي وقف بجانب الادارة ضد الفئات التي تناقض مصالحها مع المشروع الجديد ، وهذا تحول الاستاذ نجيمي من كونه « عميدا » للطلاب الى كونه « عميلا » للادارة .

اما الدكتور شارل مالك ، فهو اشهر منا ان يعرف ، فهو الى كونه يحمل عدة شهادات دكتوراه « فخرية » منحته اياها السفارة الاميركية باعجاز من الجامعات الكبرى في الولايات المتحدة ، والى جانب كونه « دعاية سياحية » لوجه لبنان الحضاري في الخارج ، فهو ايضا بصير « سفير » اللاه في الشرق الاوسط و « حامية » الصهيونية والحربة والديمقراطية الاميركية المصدرة الى امم العالم ، والاسلحة الفاتكة لاسرائيل وعمر الدولارات لعملاء اسرائيل واميركا .

ولون الدكتور الفيلسوف مالك ، بحمل كل هذه المواهب وكل تلك الامكانيات التي لا تقدر بالدولارات ولا بالشهادات الفخرية ، فلقد تسنه الولايات المتحدة وامتزنه انها الشرعي وسعر الفكر والفلسفة الاميركيين في الشرق الاوسط ، وهذا ما عبر عنه بكيون منذ ثلاث سنوات في حفلة شاء ان شرف شارل مالك . اذن اميركا تظن من خلاله على شعوب المنطقة ومن على سدره تخاطب النخبة المثقفة في الوطن العربي واعطاء طلاب الجامعة الاميركية ، على اساس كونه استاذ الفلسفة وعضو مجلس الشيوخ لادارة الجامعة . فهو من جهة يقدي التيارات اليسرية اطلاقا من مواقع طائفية اعرابية ، وفي محاضراته ، يدافع عن اميركا ومشروعها تلدا غير استعماري ، ويخرص على الاتحاد السوفياتي وشجم بياسته من جهة اخرى . ويعتبر اميركا في محيل كيانه ، انها رمز الحضارة الغربية المسيحية وامتدادا فيما ديمقراطيا للحضارة اليونانية الرافية ، الى آخره من الدعايات المشوهة لمعدوبا الامبريالي الاميركي .

وفوق الظن بلة ، راينا في المدة الاخيرة ، هذا الشارل الثالث وقبل سفره الاخيرة وعقد احداث ايار لعند اسياده الاميركيين ، يتدخل بشكل سافر في الاحداث السياسية وفي المعارك الحارية في الساحة اللبنانية مختلف شانها واطرافها ، ويدور ان الدور الجديد الذي يحاول شارل مالك عمه بشكل بارز يعود الى ازدياد شراسة الحملة الامبريالية والصهيونية بقرض الحل السلمي بالشروط الاستسلامية الاسرائيلية على الوطن العربي . وبالتالي على كل خيوط المؤامرة ان تتحرك سوية لتعديد هذه الشروط ولذلك الاستسلام .

اذ ان شارل مالك في الاصطدامات التي جرت في الجامعة الاميركية قام بدور بارز في تحريض الفئة اليمينية وحثها بالعقد والكراهية الشديدة لكل القوى الوطنية المدرجة وملك عند المعض ، انهم قاموا بتعشش اسرائيل واميركا والتهجم على العرب والفلسطينيين ، مما ساهم في ازدياد حدة التوتر وحصول الاشتباك بعد استعمال مثل هذه العبارات المهينة لكل لبناني وعربي . ولم يكف مالك في تحريض الطلاب سياسيا ، بل حاول الاشتراك معهم في الاصطدام الدموي ، مقدما ارشاداته وعارضا نصائحه لاكمال المعركة ومتابعة الاشتباك في اليوم التالي ، لان اساتذته الاميركيين لهم مصلحة في ذلك ، لتشويه سمعة الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية .

الأزمة مستمرة

مساء الخميس ٦/١٤ كان الحافظ يتوجه الى القصر الجمهوري . كان ما يزال دولة الرئيس . اختلى برئيس الجمهورية حوالي الثلاث ساعات وخرج في التاسعة مساءا ليعلن : « قدمت استقالة حكومتي الى الرئيس فرنجية » . وانتهى بذلك فصل مثير من فصول السياسة اللبنانية ، وبدا فصل مثير اخر .

ما الذي يمكن استخلاصه من تجربة الحافظ ؟

اشياء كثيرة ... من بينها بالتاكيد ، انه لا يكفي ان يكون المرء طيبا او حتى مثقفا فيما يكون سياسيا وطنيا ، عليه قبل كل شيء ان يكتشف اتجاه تطور الاحداث ومحتوى الصراع وان يتواجد « تحت » مع القوى الحقيقية صانعة الغير ، وليس « فوق » ، ولكن الحافظ مكث « فوق » اكثر مما يجب ، راهن على « بعبدا » اكثر مما راهن على بيروت وطرابلس وصيدا وغيرها وغيرها من المناطق التي كانت مشمولة بحالة الطوارىء .

اراد ان يعمد قامته الطويلة جسرا بين « بعبدا » وبين سائر المناطق اللبنانية ، فانقصم ظهره ، ذلك ان المسافة كانت تتسع يوما بعد يوم ، وكل حدث من احداث السنوات الثلاث الماضية خصوصا بعد ايار كان يزيد الثقة اتساعا . وما كان بامكان اية قامة ، حتى لو كانت قامة الحافظ قارع الطول ـ ان تعتد جسرا .

تمزق في المنتصف تماما . استقال . ولم يبق له الا ان يعيد وصل ما انقطع ، وان يعد جسوره « هو » من جديد الى نصفه الاخر وان يربط حركة التجديد بفكر التجديد ، وبقوى التجديد الحقيقية من عمال وفلاحين ومثقفين وسائر الكادحين ..

جنبلاط : ليست نهاية الازمة

٦/١٥ ، الصحف ووكالات الانباء تتداول انباء الاستقالة ، والبيان الوزاري الذي تحول الى كتاب استقالة .

وفي الطرف الاخر : جنبلاط ومؤتمر للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، تعلن فيه : « ان استقالة الحافظ حيت نهاية الازمة ... وان قيام حكومة جديدة يرضى عنها الراي العام الوطني ، قادرة على ممارسة صلاحياتها لن يؤول الى تبديل الوضع بشكل جدي مرضي يمنع انفجار الوضع من جديد الا اذا توفرت للحكم الشروط التالية :

وبعد ان يعمد بيان الاحزاب والقوى الوطنية اهم هذه الشروط ، وفي مقدمتها اجراء تبديل جوهري في العلاقة بين السلطة اللبنانية والمقاومة والعودة الى سياسة التعاون والمشاركة وانتهاج سياسة دفاع وطني ، والتخلي عن نهج الاستثمار الى احترام الاعراف الدستورية والتاكيد على الهوية العربية للبنان والتزامه بقضايا العرب المصيرية ، وتحقيق التوازن الوطني في كل جوانب السلطة ، وبعد ذلك يطرح برنامجا شاملا للتغيير الدستوري الديمقراطي .

الاحد ، ١٧ حزيران ، بدات الاستشارات لتاليف الحكومة الجديدة . وبدات على الحدود تحشدات اسرائيلية ضخمة . هدفها الضغط على الاوضاع اللبنانية لمجيء حكومة تحقق مصالح اسرائيل ولمنع تاليف حكومة ذات صبغة وطنية غالبة ، بالضغط المباشر على بعض الاوساط او بعض المؤولين .

ذلك انه كان قد نشا ، بعد هزيمة مخطط تصفية حركة المقاومة والحركة الوطنية في لبنان ، توازن جديد للقوى ، يسمح للقوى الوطنية والتقدمية ، بلجم الاتجاهات الاكثر عدوانية ونظرفا داخل النظام التي عرضت البلاد لافدح الاخطار .

وكان بهم الامبرياليين الاميركان والمعتدين الصهاينة والرجعية العربية ، كان بهم كل هذه القوى تقديم الدعم للرجعية اللبنانية، ومنع تحقيق اي تغير باتجاه وطني في السياسة اللبنانية ، مهما كان ضئيلا .

جنبلاط يبرز كمرشح شبه اجماع للداخلية

الثلاثاء ، ١٩ حزيران : السياسيون يواصلون الصعود الى القمر . المرحلة الاولى من الاستشارات انتهت . وبدات المرحلة الثانية . من المرشح ؟ احد الصلحين « رشيد او نقي الدين » والصلح ، كما يقال ، سيد الاحكام ..!

ولكن هل المطلوب حكومة صلح ؟ « بالمعنى السياسي للكلمة » حكومة تميع الوضع ، حكومة لا غالب ولا مغلوب كما اصطلح على تسميتها . وما هو خط مثل هذه الحكومة في البقاء ؟ ام لعله يراد لها ان لا تعمر طويلا ؟

كان جو من التفاؤل يخيم على المرحلة الاولى من الاستشارات بان بعض « المراجع العليا » قد تعلمت شيئا من تجربة ايار على الاقل ، وان الحس السليم يفرض الاخذ بالوقائع الجديدة التي نشات خلال وبعد ايار حتى ان صحيفة وطنية كتبت : « بجري الحديث في الاوساط المطلعة من اتجاه المراجع العليا نحو التعاون مع كمال جنبلاط » . وبقدر ما كان يجري البحث عن رئيس للوزارة الجديدة ، كان الحديث يدور عن ضرورة تسليم جنبلاط حقيبه وزارة الداخلية فيها ، فذلك يخلق نوعا من الثقة بين المقاومة والسلطة ويمهد السبيل لتنقية علاقات لبنان العربية . وعلى هامش الاستشارات « والتفاؤل » كان ثمة خبر صغير : « السلطة اللبنانية تواصل التعرض للفلسطينيين وتعزيز مواقع قوات الامن حول المخيمات » .

تلك هي القضية !

حكومة تصلح الحال اللبناني ـ واللبناني ـ الفلسطيني واللبناني ـ العربي ، ام تمهد شادت ام ابت ، لجولة جديدة ضد المقاومة وتعد البلاد من جديد الى حافة الانفجار .

من هنا اهمية وجود جنبلاط في وزارة الداخلية .

الخميس ، ٢١ حزيران : المياه لا تعود الى مجاريها ..!

انها تشق طريقا اخر لا علاقة له بالمجرى الوطني ، ولا بمجرى الاحداث نفسه، فجاء برزف محاولات توزير شخصية غير سياسية. وقيل ان عكاري سهر في القصر ، ولكنه خرج من الباب الخلفي ..!

وتساءل البعض هل سيدخل من الباب الخلفي هذه المرة ، عكاري او غيره ، ليخرج من الباب الرئيسي ؟

واذا كان يراد لرئاسة الحكومة شخصية غير سياسية، فمن سيرسم سياسة الحكومة اذن ؟ ومع هذا فقد قيل ان « البعض » تعلموا !

من الجهة الاخرى : تحركات وحشود اسرائيلية جوا وبرا وبحرا على الحدود ... والسفاف ، وزير الدولة السعودي ، يصل بيروت !

الجمعة ٢٢ حزيران :

نقي الدين الصلح مكلفا

بعد طول انتظار ...

والانتظار هنا لا يشمل اولئك الذين استبطاوا صدور التكليف ، بل والسيد نقي الدين الصلح نفسه ايضا ، الذي قيل انه فاز اخيرا بفرصة العمر ..! وبدا بعض المرشحين الزمنين يتعلمون بعض الحكم من مثل : من صبر ظفر ... والصبر مفتاح الفرج ، وصرخ احدهم : يا عيني ع الصبر!

ولكن المهم كان ان « نفرج » ليس على الصلح الذي صبر وصابر طويلا ، بل على لبنان ، ان نفرج على اقتصاده ، وحدوده، وان يتوقف تكسير البيض وخنق العصمان! بعد ان نعرفل تصدير الدواجن ومشتقاتها .

المهم كان ، كما قال جنبلاط بلسان القوى الوطنية بعد عودته من القصر : « حكم ذو طابع وطني .. » ما جرى بعد ذلك ما زال طريا في الاذهان .

الرئيس المكلف يستشير . الرئيس المكلف يواصل استشاراته . من سيكون وزيرا للداخلية ؟ جنبلاط ؟

لا احد كان يناقش في ذلك ، حتى القصر عندما اراد ان يطيل عمر حكومة الحافظ اقترح على جنبلاط وزارة الداخلية . ولكن تبين فيما بعد ان القصد من ذلك كان شق الصف المعارض لحكومة الحافظ وقوداءها.

فجاة : عقدة وزارة الداخلية . من وضع الفيتو ؟

الكاتب والاحرار : لا فيتو على جنبلاط فيتو من القصر . لافصر : لا فيتو ! فيتو الكاتب والاحرار .. الخ .. الخ .

وكان احرى ان يقال : فيتو السفارات المطومة والميعوثين « على عجل » ! والتحشدات على الحدود واختراق الاجواء والاراضي والمياه اللبنانية .

ومع ذلك ، « فلا شيء يعلو على سيادة لبنان الا الله ! » والسر الفيتو !

انتهت الازمة ! بدات الازمة ؟

الازمة مستمرة !